مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9314

الخميس، 27 نيسان/أبريل 2023، الساعة 17/20

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيدة سانشيز إيزكويردو
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بايرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كامبانغوي أنكاسا
	غانا	السيد أوسي – مينساه
	فرنسا	السيدة ديم لابيل
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service,). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة 17/20.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي،أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشيكيا، تونس، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سيراليون، شيلي، صربيا، عمان، العراق، غامبيا، غواتيمالا، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ميانمار، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليمن، اليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/292، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، البوسنة الهرسك، بولندا، تركيا، تشيكيا، تونس، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، عمان، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن اليابان والإمارات العربية المتحدة بوصف بلدينا قائمين على الصياغة فيما يتعلق بملف أفغانستان.

وأود أن أبدأ بشكر الرئاسة الروسية على مرونتها في تحديد موعد تصويت اليوم.

يصوت أعضاء مجلس الأمن اليوم على مشروع قرار (S/2023/292) يدين قرار طالبان بمنع النساء الأفغانيات من العمل مع الأمم المتحدة. إن هذه القيود لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة وتعرض وجود الأمم المتحدة ذاته في أفغانستان للخطر. ولكن كما نعلم جميعا، فإن هذا ليس سوى أحدث حلقة في سلسلة القيود التي شهدناها خلال العام ونصف العام الماضيين.

وباعتماد مشروع القرار هذا، سيبعث المجلس برسالة إدانة لا لبس فيها ودعوة واضحة إلى الإلغاء السريع ليس لهذا الحظر الأخير فحسب، بل وللتدابير الأخرى التي تقيد حقوق النساء والفتيات في أفغانستان. ويسرنا أن تنضم إلينا أكثر من 90 دولة في تقديم مشروع القرار ليس من مجلس الأمن فحسب، بل ومن جيران أفغانستان المباشرين ومن العالم الإسلامي ومن جميع أركان الأرض.

ويجعل هذا الدعم عبر الإقليمي رسالتنا الأساسية اليوم أكثر أهمية، وهي أن العالم لن يجلس مكتوف الأيدي بينما يجري محو النساء في أفغانستان من المجتمع. كما يوضح مشروع القرار أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي والمصالحة السياسية في أفغانستان من دون إشراك النساء والفتيات الأفغانيات. وفي الوقت نفسه، يسلم مشروع القرار بأن الحوار والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة الأفغان ذوي الصلة والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أمر حاسم لطي هذه الصفحة من تاريخ أفغانستان.

ويجسد مشروع قرار اليوم أيضا التزامنا الثابت برفاه الشعب الأفغاني، فيما يؤكد قلقنا العميق إزاء المجموعة الاستثنائية من التحديات التي تواجهه، والمتمثلة في الحالة الاقتصادية التي لا يمكن تحملها في البلد والاحتياجات الإنسانية الملحة وأهمية وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعملياتها.

أخيرا، يشدد مشروع القرار هذا أيضا على أن حماية العاملين في مجال تقديم المعونة وموظفي الأمم المتحدة الذين يخاطرون بسلامتهم أثناء عملهم لتحقيق الأهداف الإنسانية وأهداف الأمم المتحدة أمر أساسي لرفاه الشعب الأفغاني. ولا يمكن إنجاز تلك العملية من دون النساء، ولهذا السبب يطلب مشروع القرار بوضوح من الجميع تمكين العناصر الفاعلة في مجال العمل الإنساني، رجالا ونساء، من الوصول السريع والآمن.

ونود أن نشكر جميع أعضاء المجلس ونعرب عن تقديرنا لهم على تعاونهم البناء بشأن النص ومرونتهم ودعمهم النشط لنا، نحن القائمين على الصياغة، طوال عملية التفاوض. إن هدفنا المشترك يتمثل في أن تتاح لشعب أفغانستان الفرصة لبناء المستقبل الذي يستحقونه، ولا سيما النساء والفتيات.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالروسية*): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2681 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الإمارات العربية المتحدة واليابان، بوصف بلدينا قائمين على الصياغة بشأن أفغانستان.

نرحب باتخاذ القرار 2681 (2023) بالإجماع. ونحن ممتنون لأعضاء مجلس الأمن على تعاونهم وروحهم البناءة في ضوء الطابع الملح للمسألة.

قبل ثلاثة أسابيع، شهد المجتمع الدولي إعلانا آخر مثيرا للقلق من جانب طالبان بمنع النساء الأفغانيات من العمل لدى الأمم المتحدة في أفغانستان. وذلك القرار، إلى جانب القيود السابقة، لا يقوض حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات في أفغانستان فحسب، بل ويؤثر أيضا تأثيرا سلبيا وشديدا على عمليات الأمم المتحدة في الميدان. وأثر ذلك القرار خطير بشكل خاص بالنظر إلى الأزمة الإنسانية المزرية وحاجة الشعب الأفغاني الماسة إلى المساعدة المنقذة للحياة والخدمات الأساسية. ولا غنى عن مشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة وهادفة وآمنة على قدم المساواة إذا أُريد لأفغانستان أن تنعم بمستقبل يسوده السلام والازدهار وأن تتمتع بالتنمية على المدى الطويل.

واليوم، وقف أعضاء المجلس، إلى جانب عموم الأعضاء في الأمم المتحدة، صفا واحدا لتوجيه رسالة قوية نعرب فيها عن إدانتنا

للقرار وندعو إلى التراجع السريع عن السياسات والممارسات التي تقيد تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبينما نواصل تركيزنا على الدور الذي لا غنى عنه للنساء والفتيات في أفغانستان، فإننا نشدد أيضا على أهمية الحوار والتشاور والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولن يكون من مصلحة أحد عزل طالبان. ويجب أن نظل ملتزمين بتحديد أفضل السبل لمعالجة الصعوبات التي تواجهها أفغانستان وشعبها. وقلوبنا وعقولنا دائما معهم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بعث مجلس الأمن اليوم برسالة واضحة وبالإجماع إلى طالبان وإلى العالم، مفادها أننا لن نؤيد قمع طالبان للنساء والفتيات.

وقد اختارت طالبان منع النساء من الالتحاق بالجامعات، وإبقاء المدارس الثانوية مغلقة أمام الفتيات، ومنع النساء الأفغانيات من العمل مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وفي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تقريبا. وتلك القرارات لا يمكن الدفاع عنها. إذ لا توجد في أي مكان آخر في العالم.

وقد تكلمت الدول ذات الأغلبية المسلمة ضد منطق طالبان لهذه القرارات. في يناير/كانون الثاني، شددت منظمة التعاون الإسلامي على أن الشريعة الإسلامية تدعو إلى تعليم المرأة وعملها ومشاركتها في الحياة العامة. والآن، دان مجلس الأمن طالبان. ولن تبقى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على الهامش عندما تحرم النساء والفتيات من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهن.

إن مراسيم طالبان تسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها لأفغانستان. إنها تمحو النساء والفتيات من المجتمع. كما أنها تبعد الطالبان أكثر عن رغبتها في تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي. وتواصل الولايات المتحدة الحث على إجراء عملية سياسية شاملة للجميع فيما بين الأفغان تفضي إلى حكومة تمثيلية تخضع للمساءلة أمام شعبها وتعكس تماما التنوع الثري لأفغانستان، بما في ذلك المشاركة المجدية للنساء وأفراد طوائف الأقليات.

وفي الختام، تود الولايات المتحدة أن تنوه بالشجاعة غير العادية للنساء والفتيات في أفغانستان. وعلى الرغم من القيود المتزايدة التي تفرضها طالبان والترهيب، فإنهن يواصلن دعم أسرهن والمساهمة في مجتمعاتهن. ونشيد بالعديد من المجتمعات الأفغانية والأفراد الأفغان الذين وقفوا بقوة وشجاعة دعما للنساء والفتيات الأفغانيات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الجبال والمياه تربط الصين بأفغانستان، وتحترم الصين دائما استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الخيار المستقل للشعب الأفغاني. وتؤيد الصين الحكومة الأفغانية المؤقتة في بناء هيكل سياسي عريض القاعدة وشامل وفي تنفيذ سياسات داخلية وخارجية معتدلة وحكيمة. ونتوقع من الحكومة الأفغانية المؤقتة أن تتخذ تدابير قوية ضد جميع القوى الإرهابية، وأن تقيم علاقات ودية مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك البلدان المجاورة.

وتشاطر الصين العديد من البلدان أسفها وقلقها إزاء الحظر الذي فرض مؤخرا على عمل النساء الأفغانيات في الأمم المتحدة. ونأمل أن تحمي الحكومة الأفغانية المؤقتة الحقوق والمصالح الأساسية لجميع أفراد الشعب الأفغاني، بمن فيهم النساء والفتيات والأقليات العرقية، وأن تواصل بذل الجهود في اتجاه يلبي مصالح الشعب الأفغاني وتوقعات المجتمع الدولي.

بعد الانسحاب غير المسؤول للقوات الأجنبية في آب/أغسطس 2021، غرقت أفغانستان، التي كانت بالفعل في حالة يرثى لها، في صعوبات جديدة. فقد خفضت المعونة الدولية تخفيضا شديدا، وكثفت الجزاءات الانفرادية، وقيدت التنمية الاقتصادية تقييدا شديدا، واستمرت الحالة الإنسانية في التدهور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلقي نظرة شاملة وموضوعية وتاريخية على التحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه أفغانستان وأن يسعى إلى إيجاد حلول شاملة ومنهجية. وبغض النظر عن مدى تعقيد المشكلة، فإن الحفاظ على الحوار والمشاركة يظل النهج الصحيح لتعزيز حل المشاكل، في حين أن الإدانة والضغط لوحدهما لا يمكن إلا أن يؤديا إلى نتائج عكسية.

وإزاء خلفية ذلك الموقف المبدئي، شاركت الصين بشكل بناء في المشاورات بشأن القرار 2681 (2023). وتلاحظ الصين مع التقدير أن القرار يتضمن اقتراحات معقولة من الصين وأعضاء آخرين ويتضمن تحسينات مهمة في عدد من المجالات. وينص القرار الذي اتخذ للتو على أن أفغانستان تواجه تحديات متعددة الأوجه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحديات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحديات التنمية والأمن والإرهاب والمخدرات، وأنه يجب اتخاذ تدابير للتصدي لها.

وفي مواجهة الحالة الإنسانية والاقتصادية الأليمة في أفغانستان والندرة المتزايدة للموارد الإنسانية، من الضروري زيادة المساعدة بغية تعزيز الحل السياسي للمسألة الأفغانية وصون السلام والاستقرار في المنطقة الأفغانية عموما. ومن الضروري مواصلة الحوار والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة الأفغان ذوي الصلة.

وينبغي أن تكون نقاط توافق الآراء تلك بمثابة المبادئ التوجيهية لمعالجة المجلس للمسألة الأفغانية في المستقبل.

وعبرت الصين مرارا عن قلقها بشأن أصول أفغانستان في الخارج. وأود أن أشير إلى تلك المسألة مرة أخرى اليوم. لقد جمدت الولايات المتحدة أكثر من 7 بلايين دولار من أصول أفغانستان في الخارج بعد الانسحاب المتسرع لقواتها. وتحت ضغط دولي، تم الاستيلاء على نصف هذه الأموال لإنشاء صندوق استئماني بدعوى أنه سيستخدم لمساعدة أفغانستان. ومع ذلك، فإن ما رأيناه حتى اليوم هو أن الأصول لم تنقل إلا من حساب إلى آخر دون إعادة سنت واحد إلى الشعب الأفغاني. والقرار الذي اتخذه المجلس من فوره يدعو صراحة إلى المساعدة في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأفغاني باستخدام أصول مملوكة لمصرف أفغانستان المركزي لصالح الشعب الأفغاني. ونحث الولايات المتحدة مرة أخرى على العمل في أقرب وقت ممكن لتنفيذ المتطلبات المحددة في قرار المجلس والتعويض عن الضرر الذي ألحقته بالفعل بالشعب الأفغاني، بدلا من الاستمرار في التسبب في تفاقم معاناته.

ومن المسؤولية المشتركة والمصلحة المشتركة للمجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. والصين، بوصفها جارة قريبة لأفغانستان، ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية. ونأمل أيضا أن يؤدي المجلس دوره الإيجابي على النحو الواجب وألا يخذل الشعب الأفغاني.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالقائمين على الصياغة – الإمارات العربية المتحدة واليابان – على نهجهما في تأمين دعم مجلس الأمن لهذا القرار المهم (القرار 2681 (2023)).

ومنذ أن استولت طالبان على السلطة، فرضت قيودا تلو الأخرى، مما أدى إلى محو النساء والفتيات بشكل منهجي من المجتمع. إن حظر عمل النساء الأفغانيات في الأمم المتحدة داخل البلد لأحدث مثال على تجاهل طالبان الكامل لحقوق الإنسان الأساسية للمرأة.

ويشكل هذا الحظر الأخير انتهاكا مباشرا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز. وسوف يعوق بشدة إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى النساء والفتيات في وقت يحتاج فيه 28 مليون شخص، أي أكثر من ثلثي جميع الأفغان، إلى المساعدة.

ولذلك، نرحب بإدانة المجلس بالإجماع لأحدث قرارات طالبان والدعوة إلى التراجع الفوري عن جميع السياسات التي تقيد حقوق المرأة وحرياتها الأساسية.

وقد انضممنا إلى أعضاء المجلس الآخرين وبلدان منظمة التعاون الإسلامي في المشاركة في تقديم هذا القرار لتوجيه رسالة لا لبس فيها إلى طالبان: لا يوجد مبرر لما تفعلونه بالنساء والفتيات في بلدكم.

منذ نيسان/أبريل 2021، قدمت المملكة المتحدة 662 مليون دولار لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في أفغانستان. ولا نزال ملتزمين بدعم الأمم المتحدة وشركائنا العاملين في البلد. ولن نتخلى عن نساء أفغانستان وفتياتها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار 2681 (2023) بشأن أفغانستان. وننوه بالجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان بوصفهما شريكتين في الصياغة بشأن الملف الأفغاني في المجلس. لقد عملنا على إيجاد حلول توفيقية مع مراعاة طائفة واسعة من المواقف وسعيتا إلى صياغة وثيقة تراعي المجموعة الكاملة من التحديات التي تواجهها أفغانستان اليوم. وفي ذلك الصدد، من دواعي الأسف الصادق وخيبة الأمل أن عددا من الزملاء الغربيين، بقيادة الولايات المتحدة، قد عرقلوا بالفعل الخطوات نحو تجسيد أكبر لجميع تلك المشاكل.

وبطبيعة الحال، نحن لا نرحب بقرار الطالبان تقييد حقوق النساء والفتيات. وبالطبع، يجب رفع هذه القيود. ومع ذلك، فإن الأسباب الحقيقية لمسألة رفع التجميد عن الأصول الأفغانية التي يملكها الشعب الأفغاني لم تحل؛ والدعوات إلى زيادة المساعدات الإنسانية واستعادة اقتصاد البلد؛ والعواقب السلبية للجزاءات الانفرادية – تلك المسائل لم تتجسد في القرار. غير أن هذا النهج الذي يتبعه زملاؤنا الغربيون لم يعد يفاجئنا. وهذا مجرد مثال آخر على المعايير المزدوجة للولايات المتحدة وحلفائها لدى مناقشة مختلف النزاعات في المجلس.

وفي الوقت نفسه، فإن المسؤولين عن الأزمة الرهيبة في أفغانستان وما ترتب عليها من عواقب، والتي اضطر الأفغان إلى التعامل معها بأنفسهم، هم بالتحديد الذين تعلو أصواتهم اليوم متدشقين بمعاناة النساء والفتيات اللاتي تركن وحدهن. إن كانوا يهتمون حقا بشعب أفغانستان، فلماذا لا يعيدون الأموال التي سرقوها منهم ويوجهونها لمعالجة الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية بدون شروط مسبقة؟ لماذا لا يرفعون القيود الانفرادية غير القانونية ويبدأون في المساهمة بمسؤولية في التوصل إلى تسوية حقيقية للمشكلة الأفغانية، التي تسببوا هم في اندلاعها؟ ستستفيد الشرائح الضعيفة من السكان، بمن فيهم النساء والفتيات، أكثر من غيرهم من هذه الخطوات.

إن أفغانستان تحتاج إلى دعمنا المشترك، الآن أكثر من أي وقت مضى. ونلاحظ العمل المتفاني الذي يبذله موظفو الأمم المتحدة في أفغانستان تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا، وفي المقام الأول قطاع الشؤون الإنسانية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذين يضطلعون بالمهام الموكلة إليهم في بيئة معقدة جدا. ونفترض أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستواصل تنفيذ واجباتها بالكامل، بما في ذلك ما يتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية المقدمة إلى أفغانستان، ودعم أضعف الفئات – وهم النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. وأي محاولة لتسييس الجانب الإنساني تحت أي ذريعة هي محاولة غير أخلاقية وغير مقبولة.

ونحن مقتنعون بأن التفاعل العملي مع سلطات الأمر الواقع بشأن جميع المسائل الرئيسية – أي عن طريق البعثة وفقا لولايتها – لا يزال حتميا. ومن الأهمية بمكان الحيلولة دون عزل أفغانستان. وسيكون الحوار الرصين والبناء مفيدا للجميع: شعب أفغانستان والمنطقة والعالم بأسره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر نيسان/أبريل، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الاتحاد الروسي لأعضاء المجلس وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان شهرا حافلا، شهرا تمكنا خلاله من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل مهمة تقع في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن ننجح بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والمساهمات الإيجابية من كل وفد ومن ممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وإذ نوشك على اختتام فترة رئاستنا للمجلس، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد سويسرا في شهر أيار/مايو.

رفعت الجلسة الساعة 17/45.